

## السفير القطري بواشنطن يرد على اتهامات السفير الإماراتي ويصرح : نتعرض لمؤامرة



هاجم السفير القطري في أمريكا مشعل بن حمد آل ثاني، سفير الدولة يوسف العتيبة، ورد على مقالته الأخيرة، بمقال نشر في صحيفة "ول ستريت جورنال".

وقال مشعل في المقال إنه في 13(6)، قال سفير أبوظبي لدى واشنطن "لا يمكن لدولة قطر أن تسير باتجاهين وعليها بذل كل جهدها لمحاربة الإرهاب"، لكنني أؤكد (يقول آل ثاني) إن "قطر تحارب بكل قوتها الإرهاب، لكن ماذا عن الإمارات والدول الأخرى التي تقاطع قطر، أين تحركها حول هذه القضية الهامة والتاريخية؟

وأوضح آل ثاني أنه على العتيبة إدراك أن الأمم المتحدة ووزارة الخزانة الأمريكية سجلت أشخاصا من جنسيات الدول المحاصرة قطر أكثر بعشرة أضعاف من القطريين.

وشدد على أن يتذكر العتيبة أن "تقرير هيئة التحقيقات في هجمات 11 سبتمبر 2001 تحدث بشكل واضح عن دور الإمارات في غسيل أموال الإرهابيين، وأن مواطنين إماراتيين وليسوا القطريين كانوا من بين خاطفي الطائرات الذين هاجموا برج التجارة العالمي في نيويورك".

وقال السفير القطري إن العتيبة يدعو قطر إلى "العودة إلى الدول ذات المسؤولية"، وينتقد في ذات الوقت قناة الجزيرة التلفزيونية وبتهمها باللتحريض على العنف"، فيما لم يذكر لم يكشف عن دور الإمارات المتحدة في تمويل الانقلاب العسكري الذي أطاح بأول حكومة منتخبة ديمقراطيا في مصر، ولم يذكر أن أبوظبي قامت بتمويل الانقلاب

الفاشل الذي حصل في تركيا الصيف الماضي.

وأردف السفير القطري بقوله إن: "العتيبة يدعي أن الإمارات لم تتسرع في خطواتها العدائية ضد قطر، لكنها لم تقدم أي شكاوى إلى مجلس التعاون الخليجي قبيل هذه الإجراءات الاقتصادية تجاه قطر، متابعا أنه "على العكس من ذلك، فقد أظهرت الإيميلات المسربة للسفير العتيبة أن حكومة الإمارات تأمرت في الخفاء ضد قطر".

وأشار في ختام مقالته القصيرة: "لقد أصبح الأمر بينا، الحملة ضد قطر ليست حول الإرهاب أو قناة الجزيرة، الأمر يتعلق بقرار قطر المستقل، الذي يبدو أن البعض يعتبرها تهديدا".

وأكد في ختام مقالته أنه نود أن يعرف إخواننا في دول مجلس التعاون الخليجي أننا لسنا تهديدا لا أحد".

وقبل أسبوعين قطعت الإمارات والسعودية والبحرين علاقاتها مع قطر، وفرضت عليها حصاراً برياً وجوياً، لاتهامها "دعم الإرهاب"، وهو ما نفته الأخيرة.

وشددت الدوحة على أنها تواجه حملة "افتراءات" و"أكاذيب" تهدف إلى فرض "الوصاية" على قرارها الوطني.